



## الرأسمالية المتأخرة وتأثيرها على بلدان العالم الثالث: مشكلة المياه نموذجاً

فلنسلّم جدلاً أن الخصخصة سياسة جيدة، لكن لماذا علينا أن نتبعها دائماً. أين هي النظريات التي تدعم القول بأنها الحل الأمثل لمشاكلنا المستعصية، كأن يكون ١٧% من سكان العالم لا يحصلون على لتر واحد من المياه النظيفة، هل الخصخصة تحلّ هذه المشكلة؟

في حالة الأرجنتين مثلاً لم يتجاوز رأس المال المقدم من الشركات بعد الخصخصة في هذا القطاع ٢.٦% من الاستثمار الإجمالي في مقابل ٧٨% من التمويل عبر فرض الضرائب والرسوم.

## The Late Capitalism and its Influence on the Third World Countries:

### The Pattern of the Water Problem

Let's admit that privatization is a good policy but why shall we always adopt it? Where are the theories claiming that the best solution for our incurable problems as if it is the lack of 17% of people around the world to one liter of clean water, Does privatization solve this problem?

In the case of Argentina, the capital presented by companies after privatization didn't exceed 2.6% in this sector of the overall investments in front of 78% of funding through imposing taxes and fees.

**الرأسمالية المتأخرة  
وتأثيرها على بلدان العالم الثالث :  
مشكلة المياه نموذجاً**



**الرأسمالية المتأخرة  
وتأثيرها على بلدان العالم الثالث:  
مشكلة المياه نموذجاً**



## المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

محاور وحوار: سلسلة غير دورية تتضمن وقائع الندوات والحلقات التي يعقدها المركز وتُعنى بمقاربة قضايا استراتيجية ومسائل إيمائية مختلفة.

عنوان الندوة: الرأسمالية المتأخرة وتأثيرها على بلدان العالم الثالث: مشكلة المياه نموذجاً. يتضمن هذا الإصدار وقائع الحلقة التي عُقدت بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٣ في قاعة المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق. قدّم المحاضر وأدار الحلقة د. محسن صالح. وشارك فيها عدد من

المختصين والباحثين والأكاديميين والإعلاميين.  
المحاضر: البروفيسور خوسيه استيبان كاسترو.

تحرير: الأستاذ صالح الأشمر

العدد: الثامن

الطبعة: الأولى

القياس: ٢١/١٤

تاريخ النشر: آب ٢٠١٢ الموافق رمضان ١٤٣٣هـ.

### حقوق الطبع محفوظة

العنوان: بئر حسن - خلف الفانيزي وورلد

جادة الأسد - بناية الإيماء غروب - الطابق الأول

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٣/٨٣٣٤٣٨

البريد الإلكتروني:

[dirasat@dirasat.net](mailto:dirasat@dirasat.net)

[www.dirasat.net](http://www.dirasat.net)

الآراء الواردة في هذه السلسلة لا تُعبّر بالضرورة عن آراء

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

## ثبت المحتويات

٧..... تقديم

الرأسمالية المتأخرة وتأثيرها على بلدان العالم الثالث:

٩..... مشكلة المياه نموذجاً

٩..... أولاً - تمهيد المحاضر

ثانياً - شرائح العرض البصري:

٢٥..... أهم معالم الرأسمالية الليبرالية الجديدة

٩١..... مداخلات



## تقديم

فيما بلغت الأنظمة الرأسمالية أعلى درجاتها لتتجاوز الليبرالية المطلقة إلى ما بات يُعرف بالنيوليبرالية، أو الليبرالية الجديدة، أو الرأسمالية المتأخّرة، يشهد العالم ميلاً متزايداً إلى الحدّ من هذه الرأسمالية المنفلتة من عقالها وإعادة الاعتبار لدور الدولة من حيث أنها دولة الرعاية التي عملت تلك الرأسمالية على تفويض أركانها وخلخلة مفاصلها الأساسية.

هذه الانتفاضة، إذا صحّت العبارة، بدأت تظهر معالمها حتى في البلدان الرأسمالية الأكثر تقدماً وقوة اقتصادياً ومالياً وتكنولوجياً ونفوذاً دولياً. إلا أن التصدي لهذه الرأسمالية الزاحفة يتبدى واضحاً ومتقدماً في العديد من دول العالم الثالث ولا سيّما في أميركا اللاتينية حيث بدأ القطاع العام يستعيد بعض دوره الإنمائي والرعايي من القطاع الرأسمالي الخاص، ويحقق نجاحات لافتة. يتبين ذلك من خلال مسألة المياه والصرف الصحيّ حيث تبين عجز رأس المال الخاص عن تقديم هذه الخدمات التي تعدّ حقاً من حقوق الإنسان

الأساسية، إلا بالثمن الغالي الذي لا يقدر عليه سوى الأغنياء  
وينوء تحت ثقل كلفته والحرمان منه متوسطو الحال والفقراء.  
إن إلقاء الضوء على هذه التطورات الحاصلة في هذا  
المجال في أميركا اللاتينية يهدف إلى الاستفادة من دروس  
هذه التجربة في بلادنا، أثناء نقاش الخيارات الأساسية من  
أجل النهوض بالبنى التحتية.

# الراسمالية المتأخرة وتأثيرها على بلدان العالم الثالث: مشكلة المياه نموذجاً

خوسيه استيبان كاسترو\*

## أولاً: تمهيد المحاضر

يسرني أن أكون معكم في هذا المكان الرائع الممتاز وأنا أخطئ أن أتعلم منكم بالقدر نفسه الذي سأتكلم فيه إليكم. وأود إبتداءً أن أوضح بعض الأمور ومن ذلك أن العنوان لا ينطبق كثيراً على ما سأقوله وسأفسر بعد قليل ما هو الرابط ما بين العنوان والموضوع الذي سأتكلم عنه. والتوضيح الثاني هو إنني أمضيت عشرين سنة في بريطانيا وهذا وقت طويل ولكني، لم أمضِ حياتي كلها في بريطانيا بل في المكسيك والأرجنتين. وسأعود إلى الأرجنتين بعد قليل لأسباب ستتوضح خلال مداخلتني اليوم.

## البداية من المكسيك

سأقدم لكم بإيجاز هذه الصورة حيث ترون فلاحين مكسيكيين على طريق عام في مدينة مكسيكو وهم يتظاهرون لأن المياه

---

\* أستاذ مادة علم الاجتماع، في مدرسة الجغرافيا والسياسة في جامعة نيو كاسل في بريطانيا.

أخذت من أراضيهم، ويمكنكم أن تروا هنا الفرق في القوّة. ترون الشرطة من جهة وترون العجّز والأطفال والنساء من جهة ثانية، فهذه مجتمعات مكوّنة من هؤلاء الأشخاص وهؤلاء الفلاحين. وانطلاقاً من هذه الصورة بدأت الاهتمام بموضوع المياه وقبل أن يحصل هذا لم أكن مهتماً كثيراً بالمياه فنحن من زاوية علم الاجتماع لا ننتبه دائماً إلى هذه المسائل المتعلقة بحياة الناس.

وأريد أن أقول لكم من أين أتيت وما هو العمل الذي كنت أقوم به لكي تعرفوا من أين أتت أفكارى. وبعد ذلك سوف أقوم بالربط بين الرأسمالية المتأخرة أو النيوليبرالية، والأمور الملموسة أي المياه التي نشربها والمياه الأخرى بالإضافة إلى خدمات المياه المؤمّنة وغير المؤمّنة ولكن بالأخص في الدول الفقيرة. وأقول إن هذه الرأسمالية النيوليبرالية قد خسرت وسوف تبقى معنا لعقود طويلة.

وهنا سأربط مداخلتى مع الدول العربية بشكل وثيق لأنني أعتقد أن هناك دروساً كبيرة يمكن للدول العربية أن تتعلم منها وقد استقيناهما من الخبرات التي شهدناها في أميركا اللاتينية، وستفاجأون إذا ما رأيتم أن هناك بعض الدروس المستقاة من أوروبا، كما أنني عملت قليلاً في أفريقيا.

بدأت بعلمي على هذه المسائل في المكسيك. وقبل أن أذهب إلى مكسيكو كانت اهتماماتي موجهة نحو النزاعات في بيونس آيرس وكنت أريد أن أفهم لماذا عندما اختفت الدكتاتورية العسكرية بتنا نشهد نزاعات أكثر. وذهبت إلى المكسيك لأحضر الماجستير

فقال لي المكسيكيون: «أنت مهتم كثيراً بالنزاعات ونحن هنا يقتل بعضنا بعضاً بسبب المياه» وسألوني لماذا لا أقوم ببحث حول النزاعات المتعلقة بالمياه. فأنا فعلاً ممتن للمكسيكيين لأنهم دفعوني إلى الاهتمام بهذا المجال. لقد نشرت كتاباً حول هذا الموضوع صدر عام ٢٠٠٦ وبعد ذلك قمت بعدد من البحوث والدراسات وأنجزت إحداها في جامعة أكسفورد. حينها أجريت مقارنة حول المياه بين عدّة دول في أوروبا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، كينيا وتنزانيا ومكسيكو والأرجنتين وبوليفيا والبرازيل واليونان وفنلندا وبريطانيا. وقد درست حالة بريطانيا بما في ذلك مدينة لندن. وسوف أتكلم عن بعض النتائج الصادرة عن هذه الدراسة. وأنا الآن أقوم بإدارة شبكات دراسات وبحوث حيث أتعاون مع زملاء من رام الله في فلسطين ونحاول معاً أن نطور مشاريع على مستوى أكبر لكي نتعلم من بعضنا البعض.

### لماذا الرأسمالية المتأخرة

ولنعد الآن إلى العنوان لنتساءل، لماذا نسمي الرأسمالية المتأخرة، لماذا نستخدم متأخرة؟ متأخرة تجاه ماذا؟ أو مقارنة بماذا؟ لن أتكلم عن التفاصيل هنا، لكن فلنكن واضحين إن الرأسمالية النيوليبرالية هي النوع الذي رأيناه وما زلنا نراه وهو بحاجة إلى مراجعة. لقد كتبت الكثير عن هذه الرأسمالية لكننا لا نفهمها كثيراً وعلينا أن نتعلم بعض الأمور، وأن نراجع بعض الأمور وهذا ما سأفعله الآن. يمكننا أن نقول مثلاً من وجهة نظر أميركية لاتينية أنه في السبعينيات من القرن الماضي واستجابة

لما سُمي في حينه أزمة الديمقراطية التي كان سببها الأحداث التي حصلت أواخر الستينيات، وشهدتم هنا أيضاً في العالم العربي بعض الحركات وبعض الأمور السياسية المتعلقة بهذه التطورات، كما تذكرون التحرك الاجتماعي المعني بمسائل عديدة في أوروبا، مما سماه بعضهم «أزمة الديمقراطية» ولكن سأل الكثيرون ما هي هذه الأزمة؟ لن أتكلم عن التفاصيل الآن ولن أفسر هذه الأزمة لكن سأحاول أن أرى كيف كانت ردة فعل اليمين المحافظ. في عام ١٩٧٥. كان هناك تقرير رفع من قبل اللجنة الثلاثية الممثلة لثلاثة أطراف تعتبر رائدة في الديمقراطية هي أوروبا والولايات المتحدة واليابان. وكان صموئيل هنتنغتون، وهو عالم سياسي أميركي توفي قبل فترة، قد نشر كتاباً عام ١٩٧٠ حول النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة وقال إن مشكلة أزمة الديمقراطية الأساسية أن ثمة إفراطاً في الديمقراطية. هنالك الكثير من الحرية والكثير من الديمقراطية وليس العكس، وليس هناك نقص في الديمقراطية للنساء أو للتلامذة مثلاً كما قال البعض. ولكن هنتنغتون رأى أن السبب هو الإفراط في الديمقراطية وقد توصل تقرير اللجنة الثلاثية حول أزمة الديمقراطية إلى هذه المقولة: كلما زادت الديمقراطية زادت مخاطر هذه الديمقراطية. فمشاكل الديمقراطية ليست خارجية بل هي داخلية وتهديدات الديمقراطية تنبع من العمليات الديمقراطية لأننا إذا أعطينا الحرية للأشخاص شرعوا في المطالبة بالمزيد دائماً كالمطالبة مثلاً بالمساواة في الحقوق. وهذا ما قاله صموئيل هنتنغتون. وهذه أمور مهمة جداً في هذا الإطار. ما هي النتائج المترتبة على تقرير اللجنة الثلاثية

المنشور عام ١٩٧٥ في الجنوب؟ التقرير الناتج عن الثلاثية قد نشر عام ١٩٧٥. في بلدي الأرجنتين بدأت أسوأ الدكتاتوريات في سنة ١٩٧٦، ولن أقول إن الصلة سهلة الرؤية لكنها ليست شديدة الغموض. وبالنسبة إلى أميركا الوسطى وأميركا الجنوبية نرى أن معظم الدول هناك رزحت تحت أنظمة دكتاتورية وذلك لعكس نسخة الديمقراطية الرأسمالية. ولكن فلننظر إلى ما كان الوضع عليه خلال الحقبة الدكتاتورية في الأرجنتين: التأميم ثم إعادة تنظيم المجتمع بشكل واضح فلم يكن هناك وجود لمجتمع حر حيث يسهل على المواطنين المطالبة بالمساواة. ولقد حصل ذلك في مجتمعات مختلفة وبطرق مختلفة وبعض الحالات كانت دامية أكثر من غيرها فالأرجنتين تختلف حالتها عن البرازيل. وفي بعض الأحيان لم يكونوا بحاجة إلى دكتاتورية فعلية، ولكن هذه هي المبادئ التي علينا أن نأخذها بعين الاعتبار لأنها ذات صلة.

### إعادة تنظيم المجتمعات

ما هي طرق التنظيم؟ أو ما هي المحاولة الديمقراطية النيوليبرالية لإعادة تنظيم المجتمعات؟

أولاً: القول بأن مفهوم المجتمع المدني هو مبدأ غربي أي أن المجتمع المدني مشابه للسوق. واعتماد هذا المبدأ وجعله أساس التنظيم كان المنطق الأساسي. لذلك نرى أن استحواذ القطاع العام على المجتمع كان بمثابة دعم لهذا النوع من المجتمعات

المدنية التي تشبه الأسواق وهذا حصل من خلال تدمير الخدمات العامة أولاً عبر اللامركزية. وبالطبع هناك الكثير من الطرق لنزع المركزية وليست جميعها نيوليبرالية ولكن العملية النيوليبرالية اللامركزية كانت الخطوة الأولى نحو الخصخصة وتدمير القطاع العام. وتأتي بعد ذلك إزالة الأنظمة والقواعد. ومثال ذلك الخصخصة كما في العالم الغربي حيث يتحول المواطنون إلى مستهلكين وذلك من خلال تنظيم حقوق الأشخاص. وأنا أعرف أن بعض هذه النقاط لا يمكن ترجمته بشكل واضح في العالم العربي فعندما كنا نتكلم عبر الفيديو مع أشخاص من نابلس وكنا نتكلم عن المواطنة قالوا لي: «نحن لا نستخدم هذه الكلمة نحن نستخدم كلمة الأمة أي المجتمع»، وأنا أعرف هذا، ولكنني أتكلم عن الخبرة الغربية التي أعرفها فعلاً وبالطبع ستكون من الدروس التي يمكن أن تستخلصها الدول العربية.

## لماذا المياه؟

بالأمس كان اليوم العالمي للمياه وقد نشرت الصحف المحلية في لبنان بعض التقارير عن أهمية المياه لأنها في الشرق الأوسط لطالما كانت بالغة الأهمية. لكنّ هناك نقطتين أساسيتين هما الصلة بين المياه والحرب، ومياه الشرب النظيفة. ولا نتكلم هنا عن أنابيب نقل المياه بل عن الأشخاص وهذه أمور ذات صلة وثيقة بالعملية النيوليبرالية. إذن لماذا المياه مهمة؟ ولماذا ينظر إليها علم الاجتماع؟ فهذا الأمر لا يعني فقط المهندسين والمتخصصين في المياه .

في بعض الأحيان عندما نتكلم عن المياه والصرف الصحي نظن أننا نتكلم عن أمور كبيرة جداً لكننا في الواقع نتكلم عن ٤٠ إلى ٥٠ ليتراً يومياً من المياه للشخص الواحد. علماً بأن المجتمعات تختلف في حجم الاستهلاك. غير أن الرقم المتوسط للعالم والمعايير الدولية تقول إننا بحاجة إلى مئة لتر يومياً للشخص الواحد وليس على كل هذه الكمية أن تكون نظيفة بل تكفي ثلاثة لترات نظيفة للشخص الواحد. هنا نتكلم فعلاً عن كمية محدودة جداً فلماذا هذه الجلبة ولماذا هذا الكلام الكثير؟ ثلاثة لترات من المياه يومياً هذا ليس بالكثير ومنظمة الأمم المتحدة في التسعينيات وضعت هدفاً وسمت سنوات العقد العشر عقد المياه وكان الهدف توفير ٤٠ ليتراً من المياه كل يوم لكل شخص في جميع أنحاء العالم. هذا الهدف لم يتم التوصل إليه بحلول العام ١٩٩٠. وعام ٢٠٠٠ وضع المجتمع المدني أهداف الألفية للتنمية. وعندما ننظر إلى بيانات ١٩٩٠ نرى أن ١٧٪ من الأشخاص في العالم لا يتمتعون بالمياه النظيفة و ٤٠٪ ليس لديهم أي خدمات خاصة بالصرف الصحي. وفي بعض الأحيان عندما نتكلم عن هذه الأرقام نفكر بالدول الفقيرة في أفريقيا أو الدول الأميركية اللاتينية، ولكن هذا خطأ لأن أوروبا تواجه مشكلة كبيرة وهناك ١٠ ملايين نسمة من دون مياه في المنازل ولديهم الكثير من الأمراض المتفشية المتعلقة بالمياه في أوروبا. ونحن نعرف أن كل الدول الأوروبية لم توقع على البروتوكول الخاص بالمياه والصحة. أنا أعيش في إنكلترا وأقول لكم إن في إنكلترا ما بين ٤ و ٦ ملايين عائلة يعانون فقر المياه وذلك استناداً إلى

تقارير حكومية. في بريطانيا أنت فقير في مجال المياه إذا كنت تدفع أكثر من ٣ ٪ من دخلك للحصول على الخدمات الخاصة بالمياه والصرف الصحي. وهنا نحن لا نتكلم عن الدول الفقيرة بل عن فقراء في الدول الغنية أيضاً وهذه مشكلة أساسية نواجهها.

## أهداف الألفية

ليس لدي الكثير من الوقت لأريكم كل البيانات ولكن اسمحوا لي أن أتكم قليلاً عن أهداف التنمية للألفية فهذه الأهداف لا تحاول أن تفعل ما قام به عقد المياه، لأن عقد المياه الذي تكلمت عنه سابقاً أراد أن يوفر ٤٠ ليترًا يومياً لكل شخص. أما أهداف الألفية للتنمية فهي السعي إلى إيصال المياه لأكثر عدد ممكن من الأشخاص في العالم. ولكن لسوء الحظ حتى هذا الهدف لم يتحقق. بعض الأشخاص يقولون إننا سنحقق هذا الهدف لكن هذا غير صحيح. فالتقرير الأخير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة يظهر أنه إذا نظرنا إلى هذه الوتيرة فلن نتمكن من إيصال المياه إلى كل الأشخاص على الأرض قبل العام ٢٠٤٩. ولكن حتى العام ٢٠٤٩ لن يصل الصرف الصحي إلا لحوالي ٧٧ ٪ فقط من سكان العالم. علماً بأن بعض الدول لن تحقق هذه الأهداف وستواجه الكثير من الحروب حول هذا الموضوع، وأعني الدول الأكثر فقراً بالطبع. نعرف أن الكثير من الأشخاص سيمرضون وسيموتون من أمراض كان علينا أن نتخلص منها منذ السبعينيات والأمر يسوء شيئاً فشيئاً. إن السياسات النيوليبرالية في القطاع الخاص مستندة إلى فكرة أننا بحاجة إلى حل مشكلة المياه والصرف

الصحي وبالأخص في الدول الفقيرة لكي نأخذ هذا التنظيم من أيدي الحكومة ولتعزيز الخدمات الخاصة من القطاع الخاص. هذه كانت الفكرة السائدة. في عام ١٩٩٨ قال البنك الدولي إننا بحاجة إلى الخصخصة لإيصال المياه للفقراء. ولكي نكون أكثر فعالية وكفاءة للوصول إلى الفقراء، وبالأخص لكي نساعد الميزانيات العامة للقيام بكل ذلك، علينا أن نخصص وعلى الحكومة أن تكتفي بلعب دور الداعم للأعمال الخاصة وللمزوّدين الخاصين في القطاع الخاص. ولكن هذا اقتباس من تطرّف السوق. فالسيدة التي كانت مسؤولة عن قطاع المياه في البنك الدولي كانت تقول: إن مشكلة المياه والصرف الصحي في الدول الفقيرة تحتاج إلى الاحتكارات الخاصة في الاقتصاد. وقد تحدثت مع مهندس في سكوتلندا كان يعرف هذه المرأة وكانت في أكسفورد أيضاً فقال لي: «لا تقلق، هذا جنون ولن يكون واقعياً ولن يحصل» فأجبتته: «إنما أقلق لأن هذا الأمر ليس بالجنون وهو يحصل الآن» وسأريكم أين تحصل هذه الأمور.

### لماذا الخصخصة؟

لقد وعدتكم بأنني سأربط هذا الموضوع بالوضع العربي. أقول لكم إنني قرأت مقالة كتبها فلسطيني في بريطانيا كان يقول إن البنك الدولي في فلسطين والوكالات الثماني التي تساعد في فلسطين تدعم التوجّه نحو الخصخصة وبالطبع يفضل الجميع الشركات الخاصة وسيطرتها على المياه. كان هذا منذ أقل من سنة. كنت في أبو ظبي في الأكاديمية العربية للمياه منذ سنتين

وقدمت هذه المداخلة لكنهم لم يدعوني مجدداً. كان البنك الدولي هو الذي نظم هذا الحدث وحصلت منه على كتاب يقول لي فيه إن الحل في الدول العربية يكمن في الخصخصة. لماذا؟ هذا هو السؤال! لماذا الخصخصة؟.

فلنسلّم جدلاً بأن الخصخصة قد تكون سياسة جيدة! ولكن لماذا علينا أن نتبعها؟ أين هي النظريات التي تدعم أن هذا هو الحل لمثل هذه الكوارث كأن يكون ١٧٪ من سكان العالم لا يحصلون على ليتر واحد من المياه النظيفة؟ هل الخصخصة تحل هذه المشكلة؟ أين الإثباتات التاريخية الفعلية؟ عندما تريدون حل مشكلة معينة لا تبدأون من الصفر ، فأنتم أولاً تطرحون أسئلة، مثلاً هؤلاء الأشخاص الذين حلوا المشكلة أولاً كيف حلوها؟ الدول التي قامت بهذه التجارب ونجحت فيها كيف قامت بذلك؟ لقد قامت بعض الدول بهذه العملية الناجحة فلنتعلم منهم. ماذا يمكننا أيضاً أن نتعلم من الخبرات الأخيرة بالنسبة للخصخصة النيوليبرالية؟ ونحن محظوظون في هذا القطاع لأن الجميع يدرس المياه وهناك حصيلة ٢٠٠ سنة من التفاصيل والإثباتات التاريخية الجيدة في أوروبا. وعلينا أن نعرف كيف قامت بذلك هذه الدول وكيف نجحت.

وجدنا أنه كان هناك الكثير من الاستثمارات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي لكنها كانت غير متساوية فهذه الاستثمارات لم تتدفق في كل الأماكن بالطريقة نفسها. كان هناك الكثير من عدم المساواة بين المناطق ضمن الدولة الواحدة. والأهم أن هذه

الاستثمارات لم تكن خاصة، وإنما كان جزء صغير جداً منها استثمارات خاصة. لكن المشكلة تتمثل في الطريقة التي طبقت بها هذه السياسات. مثلاً على صعيد الاستثمارات في ما نسميه الفترة الأكبر من هذه الخصخصة يمكنكم أن تروا ما حصل بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٧، فالاستثمارات الخاصة في قطاع المياه - وهذه بيانات من البنك الدولي عبر القسم البريطاني من الاستثمارات المائية- قبل العام ١٩٩٠ كانت قليلة جداً. وكان حجم الاستثمارات الخاصة كبيراً في بعض الدول. عندما ننظر إلى أين ذهبت هذه الأموال نرى عدم المساواة بشكل واضح جداً. فقلّة من الأشخاص أرادت الذهاب إلى أفريقيا مثلاً وفي شمال أفريقيا والشرق الأوسط أيضاً لم تتدفق الاستثمارات الخاصة. لذلك باتت أميركا اللاتينية مهمة جداً وأصبحت الموقع الاختباري الأكبر في هذا المجال وكانت الثانية بعد آسيا الشرقية في عدد الاستثمارات وليس فقط في عدد العقود الموقعة. ما هي مصادر التمويل؟ هذه السياسات وضعت استناداً إلى الفكرة القائلة بأن الدولة غير قادرة على الاستثمار وبالتالي أنتم بحاجة إلى إدخال القطاع الخاص. ولكن هذا أمر لم يحصل لأن معظم هذه الشركات الخاصة والمصدر الأساسي للاستثمار كان قد وضع التكلفة والتعريفات على المستخدمين والمستفيدين، وكان المصدر الثاني للاستثمار هو الدعم المالي الذي قدّمته الحكومات لهذه الشركات الخاصة. وفي النهاية لم تلعب هذه المصادر سوى دور بسيط. في حالة الأرجنتين مثلاً كان البنك الدولي يشجع هذا الأمر، حيث كان الرأسمال المقدم من الشركات لا يتجاوز ٢,٦٪ من الاستثمار

الإجمالي وجاءت نسبة ٧٨٪ من مصادر الاستثمار عبر فرض ضرائب وتعريفات معينة على المستخدمين أو المستفيدين وهذا هو النموذج الذي دخل السوق الدولي. ليس لدي الوقت الكافي لأفسر ماذا يعني ذلك للأرجنتين وللشركات الخاصة هناك. لكن الوضع لا يزال غير واضح. من النتائج الأبرز والأهم لهذه السياسة الزيادة الكبيرة جداً في فرض التعريفات في كل الحالات، وفي بعض الحالات حيث لم يكن هناك تضخم يمكننا أن نرى أن العملة الأجنبية في هذا الوقت كانت توازي دولاراً واحداً ومع ذلك يمكن أن تروا حجم التعريفات المفروضة على المستفيدين. ويمكن القول إن النموذج كان مماثلاً في كل الحالات. أما في أوروبا والولايات المتحدة حيث للشركات الخاصة دور رأيناه في القرن التاسع عشر فيقال إن الشركات لا يمكنها أن تربح أكثر من نسبة ٦٪ أو ٨٪ وفي إنكلترا ٩٪. أما في الأرجنتين فإجمالي الربح كان ٢٠٪ وذلك بالدولار الأميركي، وكان هذا محط اهتمام ونقاش. وفي دول أخرى كانت النسبة أعلى من ٢٠٪. في إنكلترا عمدت مارغريت تاتشر في حينها إلى تطبيق هذه السياسات من دون استشارة المواطنين حول من سيدير هذه الخدمات؟ ولكن في الأرجنتين أراد السياسيون أن يسألوا الشعب هل يجب خصخصة الخدمات المائية؟ وتم ذلك في إقليم فقير جداً وكانوا يعتقدون بأن الناس ستوافق على مسألة الخصخصة، لكن معظمهم صوتوا ضد الخصخصة وهذه الاستشارات العامة أثرت على إدخال هذا القرار في الدستور. وقد اعتُبر ذلك خطأً من قبل السياسيين فلا يمكنهم

أن يخصصوا شيئاً إذا أخذوا بعين الاعتبار نتائج الاستشارات العامة. وهذا يعني للشعب أن الحكومة الوطنية لن تدعم مالياً الخدمات المائية لأن هذا التمويل كان يأتي من البنك الأميركي اللاتيني وبالتالي يمكنهم فقط أن يحصلوا على المساعدات المالية لدعم هذا القطاع. فإذا كانت هذه الخدمات سيزودها القطاع العام فلن يحصل تمويل لهذه الخدمات وهذه المشكلة واجهت بعض الدول الأميركية اللاتينية الأخرى.

### الشعوب ترفض الخصخصة

في كوتشا بامبا خرج الناس إلى الطرقات مطالبين باستقالة الحكومة. لماذا؟ في اليوم الذي تلا الخصخصة عام ١٩٩٩ بلغت تعرفه المياه ٢٢٪ من دخل أفقر الفقراء. وكنت أقول في بريطانيا: أنتم فقراء في مجال المياه إذا كنتم تدفعون ٣٪ من دخلكم على خدمات المياه. في كوتشابامبا دفع الفقراء ٢٢٪ من دخلهم لقاء خدمات المياه وليس فقط خدمات المياه بل مصادرها أي الخزانات والآبار التي باتت تحت الخصخصة ومنذ ذلك الحين اضطر الفلاحون أن يشتروا المياه ليشتروا أراضيهم. وهذا أدى إلى حرمان الفقراء والمزارعين والتلاميذ الذين ذهبوا إلى الطريق العام وطلبوا من الحكومة أن تستقيل. والوضع حالياً ليس أفضل بالرغم من أن الخدمات عادت إلى القطاع العام.

بصورة عامة لم تكن شعوب أميركا اللاتينية يوماً مؤيدة بشكل مكثف لسياسات النيوليبرالية. في نهاية التسعينيات كانت

نسبة ٤٦٪ من هذه الشعوب تدعم الخصخصة وقد تدنت النسبة إلى ٢٤٪ أو ٢٢٪ في غضون سنتين فقط وفهم الناس ماذا تعني الخصخصة بالنسبة إلى حياتهم اليومية. ونتيجة لسياسات الخصخصة ولردة فعل الشعوب بدأ من كانوا يروّجون للنيلولبرالية يعترفون بالمشكلة. وفي تقرير حول التنمية العالمية صدر عام ٢٠٠٤ تم الاعتراف بالمشكلة على مستوى القطاع الخاص ولا سيما في المناطق الفقيرة وكان لا بد من إعادة النظر في سياسات الخصخصة في هذه المناطق بشكل خاص.

### الاعتراف بالفشل

في المحفل العالمي الذي عقد في مكسيكو عام ٢٠٠٦ حول المياه، اعتبر ممثلو البنك الدولي أن ٩٠٪ من الاستثمارات بقيت استثمارات عامة وتم الاعتراف بالخطأ عندما ظن أن معظم الاستثمارات سوف يتقدم بها القطاع الخاص. حتى البنك الدولي بدأ يعترف بالخطأ وحذر مدير البنك في البرازيل الحكومة البرازيلية من القيام بعملية خصخصة مكثفة.

هنالك مصادر أخرى تشير إلى اعتراف جهات أخرى بخطأ هذه السياسات. هذه السياسات فشلت في جوانب متعددة. الأرجنتين فككت معظم عقود الخصخصة وفي الكثير من الحالات فشلت عمليات التخصيص. لكن القوى التي ولدتها عمليات الخصخصة ما زالت موجودة وهي تطرح مشكلة. ويمكن أن أقول لكم إنني من منطلق تجربتي الخاصة في المملكة المتحدة أعمل على تدريب

الأشخاص، والعديد من الأشخاص يعملون على تدريب غيرهم، لإفهامهم مدى فشل هذه السياسات. ونحن نعمل على توعية هؤلاء. وعلى سبيل المثال اعتبرت اليونيسكو عام ٢٠١٠ أن النفاذ إلى الحاجات المائية الأساسية تعدّ من حقوق الإنسان، ونشرت تقريراً حول المياه في العالم أشارت فيه إلى أن المياه والصرف الصحي يعتبران رغم ذلك من السلع الخاصة. أعرف أن خبراء هذه المنظمة لا يفكرون بهذه الطريقة لكن هذا ما نشر في تقرير اليونيسكو نتيجة للضغوط. هذا نوع من أنواع الحواجز التي تواجهها.

في الختام أريد الإشارة إلى بعض النقاط على أنها دروس أولية شاملة يمكن للدول العربية استخلاصها. أعرف أنكم تعانون من الحروب التي تُشنّ بسبب المياه لكن أستطيع أن أقول لكم انطلاقاً من تجربة بلدان أميركا اللاتينية أن هذه البلدان نجحت في إفشال السياسات النيوليبرالية وهناك بعض الأشخاص الذين بدأوا يتحدثون عن ما بعد النيوليبرالية. لكن هناك بعض المسائل التي لا بد من الإشارة إليها في هذا الصدد. أولاً علينا أن نحتمل بأميركا اللاتينية وما شهدته فهذه التجربة ملهمة وكذلك تجربتكم في العالم العربي. وفي حالة أميركا اللاتينية هناك سياسة واضحة لإعادة التوجيه تأتي بظروف يمكننا استخلاص دروسها وأحدها أن تلك المنطقة تشهد عملية إعادة دمج متزايدة ولكن هناك الكثير من الأمور التي ما زالت مستمرة.

حتى حكومات مثل حكومتي فنزويلا وبوليفيا ما زالت مستمرة

في النزعة النيوليبرالية وبعض السياسات الجديدة التي تطبق  
تعكس هذه الاستمرارية. لماذا؟ هذا ليس فعل إرادة سياسية ولا  
ينبع من أمر إنساني، وإنما ينبع من القوى النيوليبرالية الجامدة  
التي ما زالت قائمة وهذه إحدى المشاكل التي ما زلنا نواجهها.  
رغم الإشارة إلى اشتراكية القرن العشرين، ما زالت لدينا آثار  
للرأسمالية في أميركا اللاتينية وهناك تعزيز لتلك الآثار وكذلك  
الأمر في شمال أميركا اللاتينية ويعود ذلك إلى توسع امتدادات  
النيوليبرالية والرأسمالية. وأهم قواعد نجاحها في أميركا  
اللاتينية ارتكازها على البنى التحتية الكبيرة. نتحدث مثلاً  
عن «الجمهورية المتحدة للصويا» وهي شركة متعددة الجنسية  
تبيع البذور المعدلة جينياً تسيطر على أجزاء شاسعة من أميركا  
اللاتينية. إنها جمهورية بحد ذاتها واسمها فعلاً الجمهورية  
المتحدة للصويا.

إن أثر ذلك على الشعوب مهم جداً والكثير من الاعتصامات  
والإضرابات الشعبية يحصل احتجاجاً على هذا الموضوع. وفي  
الوقت نفسه ينشأ الكثير من النزاعات بسبب سيطرة الشركات  
المتعددة الجنسية. هناك أيضاً المشاكل المتمثلة في التلوث الناجم  
عن أعمال المناجم والعمليات الكبيرة على مستوى البنى التحتية  
الكبيرة للتعددين مثلاً وغيرها من المشاريع التي تنعكس سلباً  
على حياة الشعوب. وهناك أيضاً مشكلة استعمال الكيماويات  
الزراعية التي ينتج عنها الكثير من الأمراض بفعل هذه الزراعة  
الرأسمالية وهذه هي القاعدة التي استعملت في دحض السياسات  
النيوليبرالية.

ثانياً، شرائح العرض البصري:  
أهم معالم الرأسمالية الليبرالية الجديدة



## بعض النقاط الأساسية حول أهمية المياه كموضوع للعلوم الاجتماعية المثيرة للنقد.

### ■ المشكلة...

- أهداف واقعية لتقليص عدد سكان العالم الذين هم من دون مياه ونظافة إلى النصف بحلول ٢٠١٥ (الأهداف الإنمائية للألفية). ١٧٪ من سكان العالم لا يستطيعون الوصول إلى الكميات الأساسية من المياه الآمنة و ٤٠٪ يفقدون النظم الصحية الملائمة.
- مشكلة تؤثر تحديداً على الدول النامية كما وعلى الدول المتقدمة أيضاً.

## ■ المشكلة...

اعتبر الكثيرون منذ البداية أن الأهداف الإنمائية للألفية غير عملية.

■ تطلبت التواصل مع حوالي ٢٠٠ ألف شخص للمياه و٤٠٠ ألف شخص للصرف الصحي يومياً للغاية عام ٢٠١٥ (ابتداءً من ٢٠٠٠-٢٠٠٢).

■ يظهر تقرير صدر مؤخراً عن منظمة الصحة العالمية أن عدداً كبيراً من الدول لن يلبّي الأهداف الإنمائية للألفية والأسباب هي بشكل جوهري سياسية ومؤسسية.

■ كما يظهر التقرير وجود تأجيلات كبيرة والأرقام التي تتحصّل يومياً (وفق بيانات عام ٢٠٠٥) أكثر بكثير من ٢٧٥ ألف للمياه والرقم المتعلق بالصرف الصحي أكثر بكثير مقارنة مع هذا الرقم.

■ منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٥، الأهداف الإنمائية للألفية والصحة، جنيف:

[http://www.who.int/mdg/publications/MDG\\_Report\\_08\\_2005.pdf](http://www.who.int/mdg/publications/MDG_Report_08_2005.pdf)

## عدم التركيز إلا على خدمات الصرف الصحي والمياه

■ يحتاج الناس إلى ٤٠ - ٥٠ ليترًا من المياه يوميًا لتلبية الحاجات الأساسية (لكن هذه النسبة تختلف وفق الخصائص الثقافية وغيرها من الخصائص...).

■ تفترض المعايير الدولية نظام ١٠٠ ليتر للشخص يوميًا أو ١٥٠ ليترًا للاستخدام المنزلي.

■ لا حاجة إلى أكثر من ليترين إلى ثلاثة لترات من «المياه الآمنة» الصالحة للشرب يوميًا للشخص الواحد.

■ حدّد عقد المياه التابع للأمم المتحدة (في الثمانينيات) هدف تزويد كل شخص على الكرة الأرضية ٤٠ ليترًا من المياه يوميًا بحلول عام ١٩٩٠. على الرغم من التقدّم الجوهري إلا أنّ الأهداف لم تُتجَن.

## ماذا حصل للأهداف الإنمائية للألفية؟...

«نصف سكان الدول النامية تفتقد الصرف الصحي الأساسي. ومن أجل تلبية الأهداف الإنمائية للألفية، سيحتاج ١,٦ مليار شخص إضافي إلى الحصول على صرف صحي أفضل من الفترة الممتدة من ٢٠٠٥ لغاية ٢٠١٥. وفي حال استمرّت المسارات القائمة منذ ١٩٩٠ من المحتمل أن لا يحقق الهدف بحوالي ٦٠٠ مليون شخص».

الأمم المتحدة (٢٠٠٧)، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية.

[http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Resources/Static/Products/Progress2007/UNSD\\_MDG\\_Report\\_2007e.pdf](http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Resources/Static/Products/Progress2007/UNSD_MDG_Report_2007e.pdf)

إن العالم بعيد عن تحقيق هدف الصرف الصحي. ففي الواقع سيستغرق الوقت حتى عام ٢٠٤٩ لتزويد ٧٧٪ من سكان العالم بحمامات نظيفة وأبشكال أخرى من الصرف الصحي المتقدمة في حال استمرّ التقدم بالنسبة الحالية. فحوالي نصف سكان الدول النامية وحوالي ٢,٦ مليار شخص في مختلف أرجاء العالم كانوا لا يستخدمون الصرف الصحي عام ٢٠٠٨. وفي تلك السنة لم يستخدم حوالي ١,١ مليار شخص أي نوع من التسهيلات وقاموا بالتغوط في الخارج مما يولّد مخاطر صحية جسيمة ولا سيما لشرائح الناس الفقيرة الذين هم أكثر عرضة لمخاطر صرف الفضلات البشرية غير الملائمة.

الأمم المتحدة (٢٠١١). تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١١. نيويورك، ص. ٥٥.

[http://www.un.org/millenniumgoals/11\\_MDG%20\)Report\\_EN.pdf](http://www.un.org/millenniumgoals/11_MDG%20)Report_EN.pdf)

«سيفتقد العالم من الأهداف الإنمائية للألفية ١٣٪ من النسبة الحالية من أجل التقدّم. وفي حال عدم الإقدام على جهود حثيثة لن تقلص نسبة الذين لا يحصلون على نظافة أساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وحتى إن توصلنا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيبقى ١,٧ مليار شخص من دون صرف صحي أساسي. وفي حال استمرت الوتيرة على حالها سيخسر مليار شخص آخر من الذين كان يفترض بهم الاستفادة من تقدّم الأهداف الإنمائية للألفية إمكانية الحصول على الصرف الصحي الأساسي» (OMS, ٢٠١٠، ص. ٨).

منظمة الصحة العالمية (٢٠١٠). التقدّم في الصرف الصحي ومياه الشرب: تحديث ٢٠١٠. جنيف، ص. ٨.

/http://whqlibdoc.who.int

publications/2010/9789241563956\_eng\_full\_text.pdf

توقع زيادة عدد الناس الذين لا يتمكنون  
من الحصول على الصرف الصحي والصحة  
بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٥

الجدول الأول

نخافة	مياه	
٩١+	٤٧+	إفريقيا السوداء
١+	١+	أوقيانوسيا
١١-	١-	إفريقيا الشمالية
٣+	٥-	غرب آسيا
٥٥-	٥-	جنوب شرق آسيا
٢٤-	٢٥-	أميركا اللاتينية والكاريبي
١٥٧-	٣٠-	شرق آسيا
٦٩-	١٣٩-	جنوب آسيا
٢٢١-	١٥٠-	مجموع العالم

المصدر: 18, 10, WHO-UNICEF (2006: 10, 18). (Elaborated from

التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية  
للألفية بشأن المياه والصرف الصحي  
(وفق نسبة مئوية من السكان المقدمة لهم  
رسمياً) – دول منتقاة

## الجدول الثاني

عام	٢٠٠٠	١٩٩٠			
(الأهداف الإنمائية للألفية)					
نظافة	مياه	نظافة	مياه	البلد	
٨٠	٨٨	٧٥	٩٠	٧١	البرازيل
٤٦	٧٩	٤٤	٧٧	٢٣	الهند
٤٠	٧٩	٣٣	٨٦	١٤	الصين
٧١	٨٧	٧٩	٩٧	٥٨	المكسيك

المصدر: ( 2006: 8, 17 ) WHO-UNICEF Elaborated from

- تغيير وضعية المياه من سلعة عامة إلى سلعة خاصة.
- إلغاء فكرة أن WSS هي حق اجتماعي أو واجب على القطاع العام.
- تقليص دور الدولة لتسهيل أعمال القطاع الخاص (مهما كانت صغيرة مما يضمن ويحمي استمرارية الأعمال).
- جعل المخاوف البيئية والاجتماعية تابعة لمتطلبات ربحية القطاع الخاص لا سيما المصالح المالية العالمية.
- تقليص دور المواطنين مقارنة بدور المستهلكين (من حقوق المواطن إلى حقوق المستهلك).

الأهداف الرئيسية  
لإصلاحات  
الليبرالية الجديدة:

## تركيز الحكم على مبادئ السوق.

### ■ السياسة المائية في الليبرالية الجديدة باختصار

«توفر المشاركة الخاصة إمكانات ضخمة لتحسين فعالية خدمات البنى التحتية وتوسيع وصولها إلى الفقراء وتخفيف الضغط عن الميزانيات العامة التي لطالما كانت مصدر التمويل الوحيد. فالتشجيع على حصول المزيد من المشاركة الخاصة يتطلب من الحكومات تغيير دورها القاضي بعدم تقديم خدمات بنى تحتية مباشرة بل ترأس أعمال تعزيز المنافسة بين المزودين الخاصين والتنظيم حيث تكون المنافسة ضعيفة ودعم القطاع الخاص عموماً» (البنك الدولي، ١٩٩٨، ص. ١).

## خضوع المياه لتطرف السوق

قال المتخصص في القطاع الخاص في البنك الدولي بينيلوب بروك إنه يفضل «الخصخصة غير المنظمة» و«الاحتكارات الخاصة غير المنظمة» و«عدم تدخل الدولة» حيث «تنظم القوى في السوق والمحفزات الاقتصادية بشروط الخدمات» لحل مشكلة الخدمات المائية في الدول النامية (بروك كوين وكوين، ٢٨، ٢٢: ١٩٩٨)

واللافت للاهتمام أن هذا الاقتراح المتطرف لم يطبق إلا في بعض الدول النامية في ظل غياب مؤسسات الدولة القوية والعمل الذي يتمتع بالمهارات.

لقد تم تعزيز التنظيم في الدول التي بدأت فيها سياسات الخصخصة والسياسات التحررية وإلغاء القيود كما في إنكلترا والويلز كثيراً بعد الخصخصة.

## المياه: من كونها سلعة عامة إلى سلعة خاصة

- تنظيم حكم المياه وفق مبادئ السوق.
  - الغموض في مبدأ بيان دبلن الرابع عام ١٩٩٢:
- «المياه قيمة اقتصادية في كل استخداماتها المنافسة وينبغي الاعتراف بها على أنها سلعة اقتصادية» (الأمم المتحدة، ١٩٩٢)
- حصيلة سياسة هذا المبدأ (غير ضرورية):
- لطالما ناقش الاقتصاديون المهتمون بإدارة الموارد المائية ضرورة الاعتراف بأن المياه سلعة اقتصادية وعدم معاملة المياه بأنها «ذات أهمية فريدة من نوعها» بل كسلعة وسط كل السلع الأخرى. وفي حال كانت المياه سلعة اقتصادية عندئذ من الممكن توزيعها من خلال السوق (لي وجورافلف، ١٩٩٨:٧).

## الحل الليبرالي الجديد

■ عززت سياسات المياه والصرف الصحي السائدة منذ الثمانينيات PSP لا سيما احتكارات المياه المتعددة القومية على أساس أنها الحل الوحيد للمشكلة.

■ تدعي هذه السياسات وسط غيرها أن PSP:

- تعزز فعالية خدمات البنى التحتية،
  - توسع إيصالها إلى الفقراء،
  - وتخفف الضغط عن الميزانيات العامة عبر تقديم استثمار خاص جديد (البنك الدولي، ١٩٩٨: ١، سافيدوف، ١٩٩٩)
  - في حين تعزز في الوقت عينه الإنصاف الاجتماعي
- (inter America Development Bank. 1998: 120).

## أسئلة البحث

- ما هي النظرية التي تحيط بهذه السياسات؟
- ما كان الدليل التاريخي لدمعها؟
- ماذا يمكن التعلم من تجارب النجاح والفشل الأخيرة؟
- ما هي شروط النجاح المثيرة للنقد والحوارج الصعوبة لـ PSP وخدمات المياه والصرف الصحي في الدول النامية؟
- كيف تؤثر هذه العوامل على التطبيق في المستقبل وتطور أنظمة خدمات المياه والصرف الصحي مع PSP التي لا تعدّ فاعلة فحسب بل المستدامة بيئياً واقتصادياً واجتماعياً والمسؤولة ديمقراطياً؟

## المشاكل الرئيسية المحددة

- عدم المساواة في تدفق الاستثمارات (داخل المنطقة وفي ما بين المناطق والقطاعات).
- فقدان المساءلة السياسية التي تصنّف التنازلات.
- ضعف أو غياب كامل للنظام تنظيمي وواضح يراقب أداء المشغلين في القطاع الخاص (على سبيل المثال إن الخصخصة المقترنة بتفكيك القطاع العام حدثت على الأزمّة المؤسسية نظراً لسحب المعلومات الحاسمة التي كانت واضحة في القطاع العام وأصبحت ملكاً للشركات الخاصة (دوروجاني، ١٩٩٩).
- تجاهل أو عدم تمييز المشغلين في القطاع الخاص الأجنبي للظروف السياسية والاجتماعية والثقافية المحلية.
- الفساد في القطاعين الخاص والعام.
- عدم مساعدة المواطنين على ممارسة المراقبة الديمقراطية على المشغلين الخاصين.

## المشاركة والمساءلة

لاقت مشاركة المجتمع المدني المحدودة كثيراً في أنظمة المياه والصرف الصحي أجوبة مختلفة:

### في الدول المتطورة:

- يضمن وجود تنظيم محكم المزيد من المساءلة الديمقراطية والالتزام بمعايير الخدمة الأساسية (من حيث الجودة والتغطية والتوفير، إلخ).
- تجري مشاركة المواطن بشكل أساسي في الاستشارات العامة ومجموعات الضغط (على سبيل المثال جمعيات المستهلكين والمنظمات البيئية غير الحكومية) والوساطة السياسية (السياسيين المحليين المنتخبين على سبيل المثال).

## في الدول النامية:

- يعزّز ضعف أو فقدان التنظيم فقدان الامتثال لمعايير الخدمة والالتزامات المبرمة في العقد.
- تفسّر المساءلة الديمقراطية الفقيرة وغير الموجودة ردود فعل «المجتمع المدني» على الشكاوى التي يسببها المشغلون في القطاع الخاص أو العام بما في ذلك:
- الأعمال غير المدنية (تدمير الملكيات وخطف موظفي منشآت المياه، إلخ).
- العصيان المدني (عدم تسديد فواتير المياه وقطع الطرقات، إلخ).
- الاحتجاجات (التحرّكات الحاشية والاستفتاءات الشعبية، إلخ).
- الشكاوى الرسمية (البيروقراطية والاستكارات الصحفية، إلخ).

## ردود الفعل

■ باتت مشاركة القطاع الخاص مثيرة للجدل وتواجه المشاريع تحديات على الصعيد التقني والاجتماعي والسياسي في العديد من البلدان.

■ هذا الأمر سبب انخياراً أو إجهاداً مبكراً لمشاريع خدمات المياه والصرف الصحي WSS مع المشاركة الكبيرة للقطاع الخاص في دول مثل المكسيك والأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وتشيلي وكولومبيا والبيرو وباناما وغيرها.

- لقد تمّ إلغاء عمليات الخصخصة نتيجة لعدم فعالية القطاع الخاص أو النزاع بين الأهداف الاجتماعية والسياسية من جهة والاقتصادية من جهة ثانية (على سبيل المثال توكرمان (الأرجنتين)، ١٩٩٧؛ ويلز، ٢٠٠١ (المملكة المتحدة)؛ بونس أيروس، ٢٠٠٢؛ أطلنطا، ٢٠٠٣).
- تمّ رفض مشاركة القطاع الخاص المباشرة في خدمات المياه والصرف الصحي عندما كان يتوفر خيار القطاع العام الملائم (على سبيل المثال الخيار البلدي) وعندما يوجد توازن للقوى بين الممثلين (على سبيل المثال واشنطن العاصمة ١٩٩٦، ١٩٩٩).

تدقق الاستثمارات المتعلقة بمشاركة القطر  
الخاص في المياه والصرف الصحي في الدول  
النامية والمتطورة (١٩٨٤-١٩٩٧) (ليس  
ضرورياً أن يكون تمويلاً خاصاً)

الجدول الأول:

السنة	عدد العقود	زيادة (%)	القيمة (مليون يورو)	زيادة (%)
كل الدول النامية	٨		٣٠٠	
١٩٩٠-١٩٨٤				
١٩٩٧-١٩٩٠	٩٧	٪١,١٣٧	٣٥٠٠٠	٪٧٩٠٠
التصنيف وفق المنطقة، ١٩٩٠-١٩٩٧				
شرق آسيا	٣٠		١٢٠٠٠	
شرق أوروبا/ آسيا الوسطى	١٥		١٥٠٠٠	
أمريكا اللاتينية/ الكاريبي	٤٠		٨٣٠٠٠	
الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا	٤		٣٣٠٠٠	
إفريقيا السوداء	٨		٣٧	

## مصادر التمويل

### أدلة قوية على أن:

- العائدات من رسوم خدمات المياه والصرف الصحي WSS – مع بعض الاختلافات بين حالة وأخرى – هي أهم مصدر للتمويل المقدمي لخدمات المياه والصرف الصحي سواء في القطاع العام أو الخاص.
  - القروض والدعم المباشر من الدولة هما ثاني أهم مصدر للتمويل.
  - أصبحت هذه المصادر تشكل على نحو متزايد المكون التكويني في تمويل خدمات المياه والصرف الصحي.
- لكنها تفتقد الشفافية (على سبيل المثال حول كيفية توزيع هذه المصادر).

والمعلومات الناقصة في أغلب الحالات (على سبيل المثال حول المستوى الفعلي لاقتراض المشغلين).

لـ «المصادر الجديدة» (الرأس المال الخاص) دور أقل أهمية.

مصدر التمويل – أغواس الأرجنتين  
أيار ١٩٩٣ – كانون الأول ٢٠٠١ بالدولار ومتمياً

الجدول الأول:

النسبة	بالدولار الأمريكي (مليون)	المصدر
٧٨,١	٣,٦٤٠,٢	العائدات
١٥,٢	٧,٦,١	زيادة صافي المديونية
٢,٦	١٢٠,٠	الرأسمال الجديد من الشركاء
٣,٠	١٤٠,٠	مدخول مالي آخر
١,١	٥٤,٠	مصادر أخرى
١٠٠,٠	٤,٦٦٠,٣	المجموع

المصدر: وزارة الاقتصاد – لجنة إعادة المفاوضات حول العقود للأعمال والخدمات العامة (٢٠٠٢)

## دعم الدولة المباشر (بعض الأمثلة)

في أغواسالينت (المكسيك):

- توسيع الشبكة ممول من القطاع العام.
- القطاع العام «أنفذ» المشغل الخاص بعد أزمة مالية عام ١٩٩٤.

## دعم الدولة المباشر (بعض الأمثلة)

في كوشابامبا، بوليفيا:

- استيعاب الدين الذي خلفه تنازل المشغل الخاص الذي ألغى عام ٢٠٠٠.

- تمويل الدولة الحالي لتشغيل الخدمات.

- في نيتيروي (البرازيل):

- يبيع القطاع العام المياه للقطاع الخاص بأقل من كلفة الإنتاج.

في ليميرا (البرازيل) وتوكومان (الارجنتين):

- تعرفه اجتماعية لشراء الناس الفقيرة بدعم من القطاع العام.

## تطور التعرفة (بعض الأمثلة)

زيادة التعرفة المقارنة	%	الفترة	
٧٪ (سعر المستهلك)	٪٨٨	٢٠٠٠-١٩٩٣	بيوتس أيروس
	٪٧٨	٩٦-١٩٩٥	توكومان
٤٠٪ تضخم	٪٦٣	٢٠٠٣-٢٠٠١	ليميرا
١٧٪ تضخم	٪٣٦	٢٠٠٢-٢٠٠١	نيثيروى

## الأرجنتين: مكتشف خصخصة خدمات المياه والصرف الصحي

- في عام ١٩٩٥، تمّ التنازل عن خدمات المياه في توكومان لأكواس دل أكونكيجا التابعة للشركة العامة للمياه الفرنسية.
- وبعد أحداث العصيان المدني التي تضمنت رفض تسديد ٨٦٪ من المستخدمين لفواتير المياه بسبب الزيادة المفرطة للتعريفية ورداءة جودة الخدمة مما دفع الشركة الخاصة إلى التخلي عن التنازل (١٩٩٧) فاتحة الباب أمام معركة قانونية طويلة.
- طالبت الشركة الخاصة الحكومة أمام المركز الدولي لحل نزاعات الاستثمار بتعويض ٣٠٠ مليون دولار.
- حكم المركز الدولي لحل نزاعات الاستثمار ضدّ مشغل القطاع الخاص عام ٢٠٠١ لكنّ القضية ما زالت مستمرة (وقد تشكل سابقة).

## الأرجنتين...

■ تمّ عقد اجتماع في بوينوس آيروس ضمّ الشركات الخاصة وترأسته الشركة الفرنسية سوبيز الذي منحت خلاله عقداً لمدة ٣٠ عاماً سنة ١٩٩٣ لتولي أوبراس سانتيتارياس دو لا ناسيون التي تملكها الدولة.

■ لقد تمّ منح التنازل بتمرير من الكونغرس (عبر مرسوم رئاسي خاص) ومن دون نقاش عام أو مشاركة شعبية.

■ لقد تمّ النقاش مراراً بالعقد الأصلي عدة مرات وعبر المراسيم الرئاسية الخاصة تجنباً للنقاش العام أو المشاورات الشعبية.

## الأرجنتين...

- حصلت إعادة المفاوضات لصالح متطلبات مجموعة شركات القطاع الخاص التي تمتعت بمعدل عودة ما يزيد عن ٣٠٪ (١٩٩٤-١٩٩٩) (تتراوح نسب العودة العادية في قطاع المياه بين ٦ و ١٢٪ في الدول المتطورة).
- تم إنشاء الجسم المنظم ETOSS بعد منع التنازل وكان معتمداً كثيراً على السلطة التنفيذية.
- تم إلغاء التنازل في آذار ٢٠٠٦.

## الأرجنتين... مثال معارض

- دعت الحكومة في مقاطعة شاكو عام ١٩٩٤ إلى استشارة عامة حول قبولية طرح PSP في إدارة الخدمات العامة بما في ذلك خدمات المياه والصرف الصحي.
- فاجأت نتيجة الاستشارة التي كانت ملزمة قانونياً المؤسسة السياسية عندما رفض الناخبون خيار PSP وقرروا إبقاء الخدمات العامة بيد القطاع العام.
- تم إدراج هذا القرار في دستور المقاطعة الذي بنتيجته منع إدخال PSP على أراضيها.
- من سوء حظ شاكو، عاقبت الحكومة الفدرالية على القرار الديمقراطي الذي اتّخذه المواطنون إذ أقيمت المقاطعة من مخطط التمويل الوطني لبنى خدمات المياه والصرف الصحي بما أن المشاركة في المخطط كانت مشروطة بخصخصة منشآت المياه.

## بوليفيا

- أقدم حشد كبير من مستخدمي المياه في مدينة كوشابامبا على افتعال أزمة سياسية حادة في البلاد ما أجبر الحكومة الفدرالية على الاستقالة برمتها في نيسان ٢٠٠٠.
- سلّطت الأزمة الضوء على المشاكل الحادة لنموذج مشاركة القطاع الخاص السائد في خدمات المياه والصرف الصحي:
- تطبيق الأساليب الفنيّة مع تجاهل تامّ للشروط التقافية والاجتماعية-السياسية المحلية.

■ صدر قانون جديد متعلق بالمياه غير مشرّع في تشرين الأول ١٩٩٩ (نظراً لغياب المساءلة القانونية في الإجراءات التشريعية).

■ إهمال المعارضة السياسية والاجتماعية الواسعة ولفترة طويلة لخصخصة منشآت المياه.

■ بالنتيجة، انسحبت مجموعة شركات المياه العالمية، أغواس دو توناري، من تنازل الأربعين عاماً الذي تمّ منحه منذ بضعة أشهر.

■ يطالب المشغل في القطاع الخاص الحكومة البوليفية أمام المركز الدولي لحلّ نزاعات الاستثمار بتعويض قدره ٣٠ مليون دولار.

## الكسبيات

■ تم منح خدمات المياه والصرف الصحي في أغواساليس في تنازل لمجموعة شركات برئاسة شركة السبية فيفندي عام ١٩٩٣.

الظاهرة الأساسية للتنازل:

- تطبيق مبدأ استرجاع الكلفة على رسوم المياه ما أدى إلى زيادات متعاقبة على التعرفة.
- التأكيد على الفصل للمعاقبة على عدم تسديد المستهلكين.
- في عام ١٩٩٤، أنقذت إدارة جديدة الشركة من أزمة مالية.

## حالة مدينة المكسيك التأثيرات الاجتماعية-الاقتصادية

- على سبيل المثال، قامت الشركة الخاصة في كوشابامبا بزيادة التعرفه بنسبة ٣٥٪ مباشرة بعد منح التنازل عام ١٩٩٩.
- أثرت الزيادة على المستخدمين الفقراء خصوصاً بما أن التعرفه الأساسية تمثل حوالي ٢٢٪ من الحد الأدنى للأجور.
- في بيونس آيروس، زادت التعرفه بين عام ١٩٩٣ و ٢٠٠٢ بنسبة ٢, ٨٨٪ مقارنة بنسبة ٣, ٧٪ من أسعار الاستهلاك في الفترة ذاتها.

- أثرت هذه الزيادات على الفقراء بشكل خاص ما ساهم في تدهور عدم المساواة القائم: حيث ينفق الناس الأكثر فقراً في بيونس آيروس ١٠٪ من معدل ٩٪ من إجمالي دخلهم على فاتورة المياه والصرف الصحي في حين تشكل المياه والصرف الصحي ٩, ١٪ من إجمالي دخل الفرد العادي.
- ليس في الدول النامية فحسب (البيانات لإكترا وويلز لا سيما لندن).

## نهادج

■ التناقضات الناتجة عن تحويل خدمات المياه والصرف الصحي في القطاع الخاص للأعمال الربحية بصفقتها المحرك الرئيس لتنمية القطاع.

■ لم تصب سياسة خدمات المياه والصرف الصحي الليبرالية الجديدة في افتراضها المسبق بوجود (احتمال قيام) علاقات اجتماعية وممثلين اجتماعيين وصرفت النظر عن الممثلين والعلاقات الاجتماعية القائمة.

■ تطبيق سياسات في آن واحد مع تصاعد عدم المساواة والفرق النسبي (أو حتى المطلق).

■ تضاؤل أو حتى فقدان إمكانية القطاع العام وممثلي «المجتمع المدني» بممارسة التنظيم والرقابة الديمقراطية على إدارة الخدمات العامة.

## تطور دعم القطاع العام للخصخصة في أميركا الاتيانية (١٩٩٨-٢٠٠٣)

٢٠٠٣	٢٠٠٢	١٩٩٨	
-	٣٢	٦٠	كوستاريكا
٣٣	٣٨	٥١	البرازيل
٣٢	٣٨	٥١	فنزويلا
٣١	٢٨	٤٩	المكسيك
٢٩	٢٢	٥١	تشيلي
٢٥	٣٤	٤٧	هندوراس
٢٤	٢٣	٣٩	كولومبيا
٢٣	١٩	٤٦	الباراغواي

٢٢	٣٢	٤٤	البيرو
٢٠	٤٠	٥٢	الإكوادور
٢٠	٣٠	٤٦	نيكاراغوا
١٩	٢٣	٤٩	بوليفي
١٦	٢٩	٦٢	غواتيمالا
١٦	١٦	٢٩	أوروغواي
١٥	٣٥	٥٤	سلفادور
١٢	١٤	٣٢	الأرجنتين
١٠	٣١	٢٠	بناما
٢٢	٢٨	٤٦	أميركا اللاتينية

المصدر: لاغوس (٢٠٠٤)

■ النسبية المعموية للردود الإيجابية على سؤال: «هل توافق بشدة أو إلى حد ما أو بعض الشيء أو تخالف بشدة مع أي من الجمل التالية التي سأقرأها: كانت خصخصة شركات الدولة مفيدة للبلاد». ويظهر الجدول نتائج أجوبة «الموافقة بشدة» و«الموافقة إلى حد ما».

## ما بين التغيير وخطاب التغيير

■ اعترف البنك الدولي مؤخرًا أنه على الرغم من أنَّ الخدمات الأساسية التي يقدِّمها القطاع العام تشوبها المشاكل إلا أنه «من الخطأ الاستنتاج أن على الدولة الاستسلام وترك كل شيء للقطاع الخاص» كما أن «مشاركة القطاع الخاص في قطاع الصحة والتعليم والبنى التحتية هي من دون مشاكل لا سيما عندما تمس الفقراء» (البنك الدولي، ٢٠٠٤).

■ يشير التقرير ذاته إلى أن «المسألة الوحيدة التي تهم هي ما إذا كانت الآلية التي توصل الخدمات الأساسية تعزز قدرة الفقراء على مراقبة وتهديب المزودين وتعلي شأن أصواتهم في اتخاذ القرار وتعطيهم الخدمات الفاعلة التي تحتاج إليها عائلاتهم».

■ هذه الآلية لم تكن متصوّرة في الأساليب الفعّلية التي طبّقت فيها سياسة المياه في الليبرالية الجديدة عالمياً.

## ما بين التغيير وخطاب التغيير

- «أكد البنك الدولي أنَّ القطاع الخاص لا يستطيع تأمين مصادر الاستثمار القوية المحتاج إليها» لحفظ قطاع المياه».
- صرّحت السيدة كاترين سبييرا نائب رئيس مصرف البنى التحتية والتنمية التي ترأس وفد البنك الدولي لمنتدى المياه العالمي الرابع بأنَّ «على القطاع العام أن يؤمّن كتلة الاستثمارات في قطاع المياه».

■ أضافت السيدة سبيرا أنه «نظراً لحجم الموارد المطلوبة، اعتقدنا في التسعينيات أنّ القطاع الخاص يستطيع القيام باستثمارات مهمة لحفظ قطاع المياه.

■ بالتالي، لم يكن يوجد الكثير من الاستثمار الخاص و ٩٠ بالمئة من المصادر كانت من القطاع العام حتى في الفترة عندما كانت مشاركة القطاع الخاص في ذروتها».

■ أدت السيدة سبيرا بهذا البيان في افتتاح منتدى المياه العالمي الرابع التي عقد في مدينة المكسيك من ١٦ إلى ٢٢ آذار ٢٠٠٦ (لا جورنادا، ٢٠٠٦).

## ما بين التغيير وخطاب التغيير

■ «وفق مدير البنك الدولي البرازيل فينود توماس، عندما يوجد خطر أن تولد الخصخصة احتكاراً من الأفضل ترك الخدمات العامة بأيدي الدولة. وأشار توماس إلى حالة روسيا البلد الذي كان أدائه واحداً من الأسوأ في المجال الاجتماعي كمثال على عمليات الخصخصة التي ما كان ينبغي أن تحصل أبداً».

قولها دو ساو باولو، ٢١ أيلول ٢٠٠٣، ص. ب ٣

## التغييرات...

- بالتالي، يطرح هذا التغيير في الخطاب عدة مسائل مهمة تستحق أخذها بعين الاعتبار.
- جاءت هذه التصريحات في وقت كان أحد أهم أعمدة الخطاب الليبرالي الجديد يتعرض للتصدع: وهو القول بأن مستثمري القطاع الخاص يستطيعون تأمين كتلة التمويل اللازمة لتحسين وتوسيع البنى التحتية والخدمات لا سيما للفقراء

■ كما أعلن صراحةً أحد فروع المصرف المسؤولة عن تعزيز الخصوصية، «طرحت حكومات غالبية الدول الاحتكار لإدارة نظم الصرف الصحي والتزويد بالمياه. وأصبح القطاع العام معتاداً على هذا الأمر ويتوقع خدمات من هذه الشركات بصفتها "خدمة عامة" أو حتى «سلعة اجتماعية». بالتالي، لم تكن المنشآت المدارة من القطاع العام في الدول النامية ناجحة في تزويد خدمات المياه والصرف الصحي الموثوقة. ويحث إجراء الإصلاح المشترك القطاع الخاص على تأمين الخبرة المتخصصة والإدارة الفاعلة ومصادر رأس المال الجديدة WSP & PPIAF، ٢٠٠٢: ٨-١٠.

## التغييرات...

- لم تتحقق توقعات استثمار القطاع الخاص وسقطت بعد أن وصلت تدفقات الاستثمار التي يشارك فيها القطاع الخاص في خدمات المياه والصرف الصحي إلى الذروة عام ١٩٩٧.
- بالإضافة إلى ذلك، بدأت احتكارات المياه في القطاع الخاص التي كانت تشكل الممثل الرئيس في المشروع الليبرالي الجديد بالتراجع أو تُطرد من عمليات المياه في الدول النامية والمتطورة وعبرت فعلاً عن مخاوف المشاركة في استثمار المياه بالدول النامية في المستقبل.

■ بخلاف هذه الخلفية، تبدو البيانات مثل بيان مايكل كلاين نائب رئيس البنك الدولي ورئيس شبكة تنمية القطاع الخاص القائل «بعدم وجود سياسة فعلية تقول بأن عليك تخصيص كل شيء متحرك لكن بعض الناس أولوه على هذا النحو» (كلاين، ٢٠٠٣) كبحث عن أعذار أكثر من كونها تقيماً صارماً واعترافاً بفشل النموذج المعزز من المصرف والمؤسسات الشبيهة.

## التغييرات...

- يتمّ اللقاء اللوم في فشل السياسة على الظروف والعوامل الخارجية. فواقع أنّ عدد الناس الذين لا يتمكنون من الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي أعلى مما كان عليه عام ١٩٩٠ سببه على سبيل المثال «النمو السكاني» أو «فقدان الاستمرارية» أكثر من كونه تعبيراً عن فشل السياسة (البنك الدولي، برنامج المياه والصرف الصحي، ٢٠٠٣).

■ ناقش جون نيلسي، المدير السابق لقسم إنماء القطاع الخاص في البنك الدولي لغاية عام ٢٠٠٠، أنَّ سياسات الخصخصة المطبَّقة منذ الثمانينيات في أميركا اللاتينية كانت ناجحة جداً وأنَّ الفقراء كانوا يحصلون المنافع.

■ وفق نيلس، تعود المشاكل إلى:

■ أنَّ الفقراء لا يعون المنافع التي يجنونها من الخصخصة وأنَّ الخصوم السياسيين للنموذج ينجحون في كسب الحرب السياسية ( كانت الخصخصة لتربح المعركة الاقتصادية)  
(نيلس، ٢٠٠٣).

## التحرُّك الليبرالي الجديد

■ من الصعب قلب تحرُّك السياسات الليبرالية الجديدة (من تحررية وإلغاء القيود وخصخصة) التي بدأت في الثمانينيات على المدى القصير.

- ما يفترض هذا الواقع هو الوقائع التالية:
- استمرار النموذج ببرامج التنمية والمساعدات،
- سياسات المياه الرسمية (مثلاً اللجنة الأوروبية)،
- والاعتقاد الخاطئ المتمثل في الدول الأقل نمواً بالإصرار على أن تصحيح إخفاقات الخدمات العامة الضرورية لا سيما في القطاعات الأكثر فقراً يتطلب خصخصة أو تدابير الإصلاح الليبرالية الجديدة الشبيهة.

## قوى التغيير

- هناك تحدي مصيري يطرحه تأثير قوى التغيير التي تطلقها سياسات الليبرالية الجديدة المتعلقة بخدمات المياه والصرف الصحي:
- إصلاح القطاع العام القائم على مبادئ السوق،
- تدريب الخبراء المزعنين للنموذج أو غير المنتقدين له،
- إضعاف القطاع العام و«المجتمع المدني»،
- المساعدة / التأثير،
- إكمال السياسة عبر سبل أخرى وتحت أسماء مختلفة.

## الاستمرارية وقطع العلاقات:

- الاستمرارية:
- إن المحرك الرئيس للتحوّلات الأخيرة هو تعمق علاقات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الرأسمالية،
- إندماج وظهور الأحكام الناتجة الرأسمالية،
- لا سيما البرازيل كقوة عالمية منبثقة،
- دمج التبعيات الرأسمالية،
- لا سيما المكسيك ومعظم أميركا الوسطى / الكاريبي، وحتى أقسام من أميركا الجنوبية.

## الاستثمارات

- تنوع المشاريع السياسية والفكرية،
- الدمج الرأسمالي كمحرك رئيس وإن كان معارضاً أو ليس ليبرالياً جديداً،
- شرعية المشاريع «الإنمائية» التقنية والإنتاجية المرجاة،
- على سبيل المثال: المنظرين لم يتحدوا معارضة التنمية = النمو الاقتصادي والنقص المسدّد في حال أي انتباه للمخاوف الاجتماعية-البيئية؛ شرعية...

## الاستمرارية وقطع العلاقات

- زيادة الأحكام الذاتية التي تؤدي إلى إعادة توازن تاريخ التبادلات الاقتصادية غير المتساوية (لا سيما بين الشمال والجنوب) التي تدهورت نتيجة للسياسات الليبرالية الجديدة.
- لكن زيادة الأحكام الذاتية الرأسمالية لدول أميركا اللاتينية والكاريبي ما زالت تعتمد بشكل كبير على الصادرات الأساسية من ضمنها البرازيل.

■ العلاقات المستمرة للتبادل البيئية غير المتساوية  
(لا سيما بين الجنوب والشرق لكن أيضاً بين الجنوب  
والجنوب).

■ على سبيل المثال الدين البيئي؛ الإمبريالية السامة،  
الفرصة البيولوجية؛ وأشكال أخرى من عدم العدالة  
واللامساواة البيئية.

## الإخلاصة

- لحظة تاريخية استثنائية لأ ميركا اللاتينية والكاريبي.
- مما لا شك فيه مناقشة طبيعة الليبرالي الجديد والليبرالية الجديدة.

- لكن الحاجة إلى البحث عنّ يناقش ماذا وأين ومتى؟
- تنوع الليبراليات الجديدة وتأثيرها وأشكال المناقشة والنجاح المتنوعة والمتساوية.



## مداخلات

بعد انتهاء المحاضر من كلمته الممهدة للدراسة، كانت لبعض الحضور مداخلات ركّزت على النقاط الآتية:

- يبدو أنّ ثمةً مبالغة في ردّ موجة الأنظمة الديكتاتورية التي اجتاحت أميركا اللاتينية أواخر الستينيات وخلال السبعينيات من القرن الماضي، إلى ما ورد في تقرير اللجنة الثلاثية حول أزمة الديمقراطية من حيث الإفراط في الممارسة الديمقراطية.

- في بعض بلدان أميركا اللاتينية، ولعلّ من أبرزها البرازيل، يبدو أنّ خصخصة المياه وتوزيعها عن طريق القطاع الخاص قد حققت النجاح، بينما فشلت الخصخصة في دول أخرى في المنطقة، إلّا ما يُعزى ذلك؟

- في بلدان ذات أنظمة نيوليبرالية مثل بريطانيا، وأميركا واليابان تولى القطاع العام تزويد الخدمات المائية والصرف الصحي، ولم يكن للقطاع الخاص دور يذكر، علامَ يعزى ذلك ولا سيما في بريطانيا؟

- كان للتأثير الخارجي ولا سيما الأميركي دور كبير في إحداث الانقلابات العسكرية في أميركا الجنوبية منذ الستينيات، ولم تكن كلها لأسباب محلية:

- إلى أي مدى يمكن الحديث عن تحرُّر دول أميركا الجنوبية من هيمنة الرأسمالية المتأخرة، أو النيوليبرالية، مع وجود الرأسمالية المالية والشركات المتعددة الجنسية ذات النفوذ الواسع؟!  
- يقتضي الحديث عن المياه في فلسطين التوضيح أنّ المياه خاضعة لسلطة الاحتلال الإسرائيلي وليس للسيطرة الفلسطينية!  
- هل يرى المحاضر أنّ التحوّلات التي يشهدها العالم العربي سوف تُمكن الشعوب العربية من استعادة السيطرة على ثرواتها الوطنية؟  
- حول ندرة المياه في العالم، هل ثمة ندرة حقاً أم هناك سوء توزيع؟!

### خوسيه كاسترو

أنا لم أقل أنّ كل ديكتاتوريات أميركا اللاتينية تأتت عن تقرير اللجنة الثلاثية. حصلت حروب محلية كثيرة منذ القرن التاسع عشر في الأرجنتين ولكن هذا ليس متأتياً بالضرورة عن فشل الديمقراطية. وسواء تحدثنا عن الرأسمالية المتأخرة أو عن الرأسمالية النيوليبرالية أعتقد أنّ هناك فصلاً واضحاً بين أواخر الستينيات فيما يتعلّق بأزمة الديمقراطية أيّاً كانت هذه الديمقراطيات في أوروبا أو في باقي أنحاء العالم وردود الفعل على هذه الديمقراطيات التي أدّت إلى الحروب وإلى الدكتاتوريات. كيسنجر كان معنياً بتقرير اللجنة الثلاثية وغيره أيضاً من المسؤولين. وتقرير هذه اللجنة يدخل في إطار اللوحة السياسية العامة لتلك الفترة. كذلك لا نستطيع بالتالي، أن نقيم العلاقات

الميكانيكية بين التقرير وبين الدكتاتوريات أو فشل الديمقراطيات. لكن التقرير يشير إلى رغبة بعض الشعوب في إرساء ما يؤدي إلى الديمقراطية بمنظور هذه الشعوب.

في ما يتعلق بفشل الخصخصة أو نجاحها في بعض الدول أرى أنّ جزءاً كبيراً من عمليات الخصخصة عائد لفشل الدولة وعلينا أن نعرف لماذا فشلت الدولة وما هي آليات فشلها ولمعرفة ذلك علينا أن نستقصي. مثلاً في البرازيل كان الرئيس كارديسو وهو عالم اجتماع وصل إلى الرئاسة نيوليبرالياً. وتمويل المياه في البرازيل والخدمات الصحية تأتي من صندوق تقاعد العمال. تخيلوا ذلك. هذه كانت الحال عام ١٩٦٤، الخدمات الصحية بقيت خدمات بلدية ولولم تتم الخصخصة لكان الشعب قد قال إنه لا نفاذ له للمياه. هكذا تمكّن من قلب الموازين ومن التعويض عن فشل الخدمات البلدية.

لماذا هذا ينجح في بعض الدول دون الدول الأخرى؟ إنّ فشل القطاع العام هو تفسير للجوء إلى الخصخصة، ولكن ما نعيه بفشل القطاع الخاص مسألة مركّبة للغاية ونحتاج إلى الكثير من الوقت لشرحها وفهمها. يمكن أن نتحدث عن الفساد والمحاباة وغيرها لكن هذه ليست الأسباب الوحيدة لفشل القطاع العام. إنّ تعميم الخدمات المائية والأساسية متصل بالحق الاجتماعي في المواطنة أو الحق العام في الحصول على بعض الخدمات التي يجب أن يحصل عليها الجميع سواء كانوا فقراء أو أغنياء لكن هذا لم يحصل في عدد كبير من البلدان وفي أميركا اللاتينية. في عدد من الدول مجموعة محدودة فقط من الناس يمكنهم النفاذ إلى الخدمات

العامّة. يمكن أن يُنسب ذلك لفشل الدولة لكن هذا فشل اجتماعي وليس فشلاً للدولة والنقاش قد يطول إلى ما لا نهاية. كيف يمكن عكس الاتجاه؟ هنالك الكثير من الشركات العامّة في البرازيل مثلاً ناجحة إلى حدّ أنها ذهبت إلى دول أخرى تعمل فيها أو حتى أنها اشترت شركات خاصة. هناك شركات تابعة للدولة في البرازيل تعتبر من أحسن الشركات، وكذلك في المكسيك.

في بريطانيا وأميركا واليابان ودول أخرى تمكن القطاع العام من تعميم الخدمات المائيّة وخدمات الصرف الصحي من دون الخصخصة.

فيما يتعلّق بالمملكة المتحدّة وإنكلترا بشكل خاص تجدر الإشارة إلى أنه في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر عندما شرع في وضع أنظمة توزيع المياه، أعطيت الشركات الخاصة إمكانيّة المشاركة في وضع أجهزة توزيع المياه. والمسألة في البداية أن المياه اعتبرت سلعة لا يمكن أن يدفع ثمنها إلا من هو مقتدر على دفع ثمنها. ونشأت مشاكل عائدة إلى أسباب متعدّدة وإلى النمو السكاني فلم يعد القطاع الخاص قادراً على إدارة جهاز توزيع المياه. واستلزم الأمر خمسين عاماً من النقاش والصراع السياسي من أجل وضع هذه الاحتكارات الخاصة في يد السلطات العامّة وهذا ما حصل عام ١٩٠٢ في ظلّ حكومة محافظين حيث أنشئ المجلس الوطني للمياه وبعد خمسين سنة إضافية أصبحت خدمات المياه العامّة عامّة وهذا لم يكف لجعل المياه متوافرة للجميع مجاناً.

الخدمات العامّة أحياناً لا تخدم إلا الأثرياء وهذا ما حصل في

المملكة المتحدة. ولكن بعد الحرب العالمية عمّمت خدمات المياه على الجميع وتمّ الاعتراف بضرورة تأمين النفاذ المجاني للمياه والخدمات الصحية والتعليم الأساسي. بدأت المياه تعتبر سلعة عامة. والآن نشهد محاولة لقلب هذه النزعة وهذا الاعتقاد.

هناك قوى خارجية كان لها دور في العديد من الانقلابات، مثلاً الانقلاب الذي حصل في تشيلي عام ١٩٧٣ حصل بتأثير من القوى الدولية الخارجية. ومعظم القوى العسكرية في أميركا اللاتينية كانت تحركها قوى خارجية. والانقلاب العسكري كان انقلاباً مدنياً - عسكرياً إن جاز التعبير.

الآن نتحدث عن دكتاتورية مدنية عسكرية، لأن هناك الكثير من القوى المدنية التي أثرت في هذا الانقلاب العسكري. إن الدكتاتوريات في الجنوب ما كانت لتحصل من دون دعم الولايات المتحدة لها. كانت أميركا تحتاج إلى شركاء داخليين، ولا نتحدث فقط عن فساد بل عن حاجة لإبقاء القوى التابعة. تمكّنت الأرجنتين اليوم من ملاحقة العسكريين المسؤولين عن الفضاعات أمام المحاكم، غير أن البرازيل لم تنجح في ذلك ويحاول الرئيس الآن وضع لجنة تحقيق لكن العسكريين يهاجمونه مباشرة.

في الرأسمالية المالية هناك قوى عظمى وكبرى لا نستطيع دائماً إفسالها في أميركا اللاتينية، قوى للأسواق الرأسمالية. وهناك شركات متعددة الجنسية في البرازيل تقوم في بوليفيا والبيرو بما تقوم به شركات متعددة الجنسية في هذه البلدان. هذا لا يعني أننا تحررنا من الرأسمالية وهذا نوع من الرأسمالية.

أما الخصخصة فما عاد يُدافع عنها كثيراً وأصبحت بمثابة المفهوم القذر إن جاز التعبير. وأنا على صلة بأشخاص يطورون بديلاً للخصخصة يعتمد على الشركات العامة الناجحة من دون دعم المصارف حيث تكون هناك شركات عامة جيدة تُستعمل كنموذج لتعزيز القدرات. وعلينا أن ننمي هذا النوع من الشراكات بين الشركات العامة الناجحة. لكن هذا لا يحصل حتى الآن لأنه ما من اهتمام فعلي بتعزيز التمويل من القطاع العام.

في ما يتعلق بالحالة الفلسطينية لم أذكر إلا ما قرأته في البحث الذي تحدثت عنه والباحث ينتمي إلى منظمة مهمة في فلسطين. وأعرف أن المياه في فلسطين ليست خاضعة للسيطرة الفلسطينية بل الإسرائيلية ولكن أردت أن أقول إن كثيراً من الوكالات في فلسطين وفي غير فلسطين متصلة بطريقة أو بأخرى، ضمناً أو علناً، بنوع من أنواع المشاريع التخصيصية.

أنتم على حق عندما تتساءلون عما سوف يحصل بالنسبة إلى الثورات والتحديات التي تنشأ في العالم العربي وما هي النتيجة وهل سوف تستطيع الشعوب استعادة السيطرة على الثروات؟ أنا متفائل لكن الاحتمالات ما زالت متدنية جداً. بالنسبة إلينا في أميركا اللاتينية قد يكون هذا مثلاً. الثورة المكسيكية في أميركا اللاتينية ثورة عظيمة لكنها لم تغير حياة الشعوب، لم تغير كما كان متوقفاً أن تغير ثورة الفلاحين مثلاً حياة الشعوب.



## Table of contents

<b>Introduction</b> .....	7
The Late Capitalism and its Influence on the Third World Countries:	
The pattern of the water problem .....	9
Forword of the lecturer .....	9
<b>Visual show strata:</b>	
The most significant milestones of neoliberal capitalism .....	25
Interferences .....	91



**The Consultative Center for  
Studies and Documentation**  
**Is a scientific institution meant with the fields  
of research and information**

**Sections and dialogue (previous panel discussions):** a non-periodical series that includes the events of seminars and research workshops that the center holds. They are meant with rapproching different developmental issues and strategic causes.

**Title of the panel discussion:** The Late Capitalism and its Influence on the Third World Countries: the pattern of the water problem.

This publication contains the events of the panel held on 23 March 2012 at the Consultative Center for Studies and Documentation library. Dr. Mohsen Saleh presented the lecturer and run the session. A number of stakeholders, researchers, academicians and media persons participated in it.

**Lecturer:** Jose Estebian Castro

**Editor:** Mr. Saleh Ashmar

**Volume:** eight

**Edition:** one

**Size:** 14 / 21

**Date of publication:** August 2012- Ramadan 1433

**All rights reserved**

**Address:** Bir Hassan- behind the Fantasy World  
AL-Assad highway- Al Inmaa group building- first floor

**Land phone:** 01 /836610

**Fax:** 01 /836611

**Cell phone:** 03 /833438

**E-mail:** [dirasat@dirasat.net](mailto:dirasat@dirasat.net)

[www.dirasat.net](http://www.dirasat.net)

**The opinions represented in this series do not necessarily  
reflect the position and views of the Consultative Center for  
Studies and Documentation**

**The Late Capitalism and its  
Influence on the Third World  
Countries:  
The pattern of the water problem**



**The Late Capitalism and its Influence  
on the Third World Countries:  
The pattern of the water problem**